

الإعلان الختامي للقمة الثانية لرؤساء البرلمانات (نسخة موحدة)

نحن رؤساء برلمانات دول الاتحاد من أجل المتوسط، المجتمعون في لشبونة يوم 11 مايو 2015م، لمناقشة البعد الإنساني لموضوع الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان في المنطقة الأوروبية ومتوسطة، اتفقنا على توجيه التوصيات التالية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ورؤساء دول وحكومات الاتحاد من أجل المتوسط لطلب ما يلي:

1- احترام كرامة الإنسان في مجال الهجرة، كظاهرة تقليدية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. توفير المزيد من القنوات الإنسانية بحيث تقوم دول الوصول بمساعدة المهاجرين الذين يواجهون أوضاعا طارئة.

1/1- منح المزيد من التأشيرات الإنسانية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية وفقا للقانون الإنساني الدولي.

2/1- توفير حصص أكبر لإعادة التوطين في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

3/1- زيادة الدعم لبلدان المنشأ والعبور لمواجهة الأسباب الجذرية للهجرة.

4/1- زيادة التعاون بين مختلف الدول من أجل ضمان إعادة القبول والعودة السريعة، في ظروف كريمة للمهاجرين الذين لا يستطيعون العيش بشكل قانوني في البلدان التي يقيمون فيها في الوقت الراهن.

2- إنشاء مراكز إعلامية في الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلية لتقديم الإيضاحات للمهاجرين وإرشادهم بشأن حقوقهم والتزاماتهم.

3- عملية إنقاذ وبحث معززة من جانب الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع الدول المتوسطية الواقعة على الضفة الجنوبية.

1/3- حماية الحقوق الأساسية كأولوية بالنسبة لوكالة (فرونتيكس) في عملياتها المشتركة.

2/3- إنشاء آليات لمشغلي القطاع الخاص، وبخاصة البحرية التجارية، وذلك لتشجيع مساهمتها في عمليات الإنقاذ في البحر.

3/3- تقديم دعم خاص للدول على ضفتي البحر الأبيض المتوسط التي تواجه أكبر عدد من عمليات الوصول و/ أو طلبات اللجوء واتباع معالجة أكثر منهجية وأكثر شمولية من الناحية الجغرافية.

4- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة ومعمارية لحسن تنظيم طلبات اللجوء وبرنامج تجريبي لعملية إعادة التوطين بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية للهجرة ودول المرور ومفوضية اللاجئين بالأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى هامة.

1/4- تعاون شرطي وقضائي بين الدول الشركاء في الاتحاد من أجل المتوسط لمكافحة المتاجرة وتهريب البشر. يتم كل ذلك في إطار احترام حقوق الإنسان تجنباً لأي تأثيرات جانبية.

5- وضع سياسة أوروبية مشتركة للهجرة القانونية، وطرق قانونية جديدة لدخول الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بعين الاعتبار للوضع في سوق العمل لدى كل بلد.

1/5- تبسيط الإجراءات لإعادة توحيده الأسر ولم شملها.

2/5- منح المزيد من المرونة في الإجراءات الخاصة بتأشيرات العمل.

3/5- المزيد من توعية الرأي العام بشأن تقديم المنح الدراسية للطلبة والباحثين والأساتذة.

4/5- تنفيذ عمليات شراكة بين القطاعين العام والخاص لموائمة التنقلية على الاحتياجات المؤقتة لسوق العمل.

5/5- تشجيع المزيد من التنسيق بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط لتحفيز ظهور نظام تنظيمي جديد مرتبط بالهجرة.

6- السماح بقابلية النقل للأقساط والاستقطاعات الاجتماعية للعاملين المهاجرين لتسهيل العودة المستدامة (الهجرة الدائرية)، أي لعدم إثباط المهاجرين عن العودة إلى بلادهم الأصلية خشية فقدانهم الضمانات.

7- خفض تكاليف تحويلات المهاجرين لضمان جودة حياة الأسر المتواجدة في البلدان الأصلية.

8- يتعين على الدول الأوروبية بحث كيفية مواجهة أزمة اللاجئين بما في ذلك إمكانية استقبال المزيد من اللاجئين القادمين من مناطق الصراع مع المشاركة المتساوية في المسؤوليات وذلك في إطار قانوني تتفق عليه جميع الدول الأعضاء ويكون قائماً على مبدأ التضامن.

1/8- وبصفة خاصة يجب أن يكون هناك المزيد من المرونة من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تطبيق البنود التقديرية بلائحة "دبلن" بشأن مسؤولية الدولة في القرارات المتعلقة بطلبات اللجوء.

2/8- يجب أن تتوفر "وحدات دبلن" على مصادر ملائمة.

9- تحقيق أكبر قدر من فوائد الهجرة من أجل الاندماج الناجح وتطوير أنظمة اللجوء في الدول من خارج الاتحاد الأوروبي وفق قوانينها الوطنية الخاصة بالهجرة واللجوء والتنسيق بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

- 1/9- التقييم السريع لطلبات الحماية الدولية ميدانيا.
- 2/9- تقديم المساعدة في البلدان المستقبلية للاجئين السوريين مثل تركيا ولبنان والأردن وغيرها.
- 10- سياسات متماسكة للتنمية والهجرة تقوم على المسببات الجذرية بما في ذلك الصراعات الإقليمية والتي تتطلب ردا إقليميا.
- 1/10- دعم تمويل الآليات الأوروبية للتمويل الخارجي.
- 2/10- جعل هذه السياسات أكثر مرونة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تعقيد تدفقات الهجرة.
- 3/10- الإقرار بمفهوم "الهجرة المختلطة" والتعامل بشكل مختلف مع اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين والأشخاص الذين يبحثون عن اللجوء والمهاجرين المضطرين وغيرهم.
- 4/10- وضع جدول زمني منتظم لعقد اجتماعات بين قادة الاتحاد من أجل المتوسط ونظرائهم في الدول الأصلية الرئيسية بتنسيق مع الأمين العام لاتحاد من أجل المتوسط.
- 5/10- إقامة علاقة دائمة وإستراتيجية بين السلطات العامة والمنظمات الاجتماعية في إطار من المسؤولية المشتركة.

لشبونة في 11 مايو 2015